قاعدة الضبط عند المحدثين:

ضبط الصحابة نموذجًا

د . خالد بن عبد العزيز أبا الخيل

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

abalkhiel@qu.edu.sa

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين بنينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعد مسألة الضبط في الدرس الحديثي من أهم المسائل وأدقها ، وفي المقابل من أخطرها وأعزها؛ أما من جهة الأهمية فهي رأس الأمر وذروة سنامه في مسألة قبول رواية الراوي أو رده ، فلا يمكن لراو أن يلج لباب الرواية المقبولة عند المحدثين حتى يتجاوز قنطرة الضبط عندهم ، بل إن العدالة التي يعدها الكثير من المشتغلين في هذا العلم قسيمة للضبط ، فهي راجعة إلى الضبط وصادرة عنه ، وفي موقف المحدثين من حديث المبتدع أبلغ مثال على ذلك ، فتراهم يقبلون حديث الراوي مع طعنهم في عدالته (الدينية) وذلك لأن مقصودهم بالعدالة في المقام الأول هي الأمن مما يخل بالضبط من خوارم العدالة من مثل الكذب ونحوه . هذا من جهة الأهمية ، أما من جهة خطورة الضبط ؛ لأن تصور ضبط المحدثين من الصحابة ومن بعدهم غير ممكن بشكل دقيق إلا من اشتغل في هذا العلم الشريف ، فقد يشغب على المحدثين من لا يعرف طرائقهم في الضبط وتفننهم في الحفظ وقبل هذا وبعدها انقطاعهم التام لهذا العلم والتفرغ له .

وفي هذا البحث تناولت مسألة مهمة تتعلق بالضبط ألا وهي ضبط الصحابة للحديث ، من جهة منزلة هذا الضبط ، وإمكانية جريان الخطأ والضعف البشري عليهم ، فيعترضهم ما يعترضهم من النسيان والذهول وغير ذلك من العوارض البشرية التي لا يسلم منها أحد ، فهل نجح المحدثون في حل هذا الإشكال ودفع هذا الظن؟ هذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه.

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف ، منها :

1- خدمة السنة النبوية ببيان منزلة عماد الرواية الحديثية وهو الضبط

للحديث

2- دفع الشبه عن رواية الصحابة للحديث النبوي ، ومنزلتهم في ضبط الرواية

3- إبراز الأدوات العلمية للصحابة في مسألة الضبط وبيان الأمثلة على ذلك

مشكلة البحث:

يمكن أن نحدد المشكلة بالأسئلة التالية:

– مامنزلة الضبط عند الصحابة ؟ وماهي مقوماته ؟ وما مظاهر عناية الصحابة بالضبط؟ – هل لنظرية تطور المصطلح أثر على المصطلح الحديثي؟

الدراسات السابقة:

وقفت على بعض الدراسات في هذا الباب ، منها :

أولاً : دراسة الباحث د بندر بن غازي الحربي، وهي رسالة ماجستير في جامعة الأمير سطام بالخرج بعنوان : " ضبط الصحابة رضوان الله عليهم للحديث النبيوي : دراسة حديثية موضوعية) . وقد بذل فيها الباحث جهدا كبيراً ، والفرق بين دراستي ودراسته أنه اتجه إلى مسألة تقرير ضبط الصحابة للحديث وذكر الشواهد في هذه المسألة ، وبحثي اتجه إلى مناقشة المعارضين لمسألة الضبط ودفع حججهم، ولهذا ورد في بحثي مقولات هؤلاء المعارضين لإبراز مأخذهم على المحدثين بشكل مباشر . بينما كان بحث الزميل متجه إلى تقرير مسائل الضبط .

ثانياً : بحث الزميل الأستاذ الدكتور متعب الخمشي ،وقد نشر في مركز البحوث الشرعية بجامعة القصيم وهو بحث جيد ويحسب للباحث أنه – بحسب رأيي- أول من كتب في هذا الباب، وقد اتجه بحثه إلى وضع قواعد ضابطة في هذا الباب ، واتجه بحثي إلى ماذكرته أعلاه وهي دفع شبه المعارضين لهذه المسألة بذكر مقولاتهم من كتبهم.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي من جهة تحليل مسألة الضبط ، وكذلك المنهج التاريخي من جهة (تجميع الأدلة التاريخية والعمل على ترتيبها وتصنيفها ونقدها، ثم عرضها في صورة حقائق موثقة، والخروج بمدلولات وقرائن؛ تساعد على فهم موضوع علمي معين أو مشكلة اجتماعية". ومقصودي بالأدلة هنا هي الأمثلة والمواقف[1] .

خطة البحث:

جعلت البحث في تمهيد ومبحثين:

التمهيد، وفيه مفهوم الضبط ومنزلته.

المبحث الأول، وفيه: إشكالية منافاة الضبط للطبيعة البشرية .

المبحث الثاني: ضبط الصحابة.

أسأل الله عز وجل أن يستعملنا في طاعته ومراضيه، وأن يتولانا بعنايته وألطافه، والله أعلم وأحكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد, وعلى آله وصحبه أجمعين.

[1]() ينظر كتاب مصطلح التاريخ لأسد رستم ص 13 وما بعدها

تمهيد، وفيه المسائل التالية :

أولا : مفهوم الضبط وأنواعه.

الضبط لغة : مصدر ضَبَطَ يَضْبِط ضَبْطاً وضَبَاطة ، وهو: (عبارة عن الحفظ بالحزم ، فهو ضابط ، أي : حازم ، يقال : ملكٌ ضابط لمملكته . أي : حازم ومحافظ عليها. ورجل ضابط : قوي على عمله . وأصله : لزوم الشيء وحبسه[1]. وكتاب مضبوط : إذا أصلح خلله . ورجل ضبَّاط للأمور : كثير الحفظ لها . ومن أمثالهم : "هو أضبط من الأعمى)[2] .

وأما الضبط اصطلاحاً ، فقد قسَّم الحافظ ابن حجر الضبط إلى قسمين :

ضبط صدر: وهو أن يُثبت ما سمعه ، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يُؤدي منه[3].

ويعني بضبط الصدر : الراوي الذي يعتمد على ضبطه لما سمع بحفظه في الصدر دون الحاجة إلى الكتابة . وأما ضبط الكتاب فيعني به الراوي الذي يعتمد في ضبطه لما سمع على كتابه لا على حفظه .

ثانياً : أهمية الضبط ومنزلته :

تكمن أهمية الضبط – بنوعيه– في كونه أهم شرط يجب توفره في الراوي الذي ينقل حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ويبلغه للناس ؛ ولهذا تشدد الأئمة في تنزيله على الرواة ، ونتيجة لذلك أخفق في تحقيق هذا الشرط عدد كبير من الرواة ،

(1) انظر مادة (ضبط) في : تهذيب اللغة ، للأزهري 339/11 ، ومعجم مقاييس اللغة ، لابن فارس 386/3، ولسان العرب ، لابن منظور 340/7 ، وتاج العروس ، للزبيدي 321/10 .

(2) تاج العروس 321/10 .

(3) ينظر: نزهة النظر ، لابن حجر ، ص: 205 .

فحتى ولو كان الراوي عدلاً ، بل وفي المرتبة الأولى من العدالة ، فإن هذا لا يكفي لقبول حديثه ، إذ لا بدَّ من أن يكون ضابطاً لحديثه .

المبحث الأول

إشكالية منافاة قاعدة الضبط للطبيعة البشرية

قبل أن نتناول مسألة ضبط الصحابة أشير هنا إلى مسألة متعلقة بها ، بل هي أشبه بالمقدمة لها ، فإذا تجاوزناها فهي تمهد بالفعل لما نحن بصدده ، وهي مسألة ضبط الصحابة ، وذلك أن هناك إشكالاً معرفياً ومأزقاً علمياً في أصل مسألة الضبط ، وهو أن عملية الضبط تنافي الطبيعة البشرية للإنسان ، هذه الطبيعة التي تحتم على الإنسان – مهما كانت درجة ضبطه – أن يقع في الخطأ والقصور ، وعلى هذا قال بعض هؤلاء المعارضين لقاعدة الضبط عند المحدثين : إن الراوي مهما كان على درجة من الثقة ، فإنه لا يمكن أن ينفصل عن بشريته، كما أنه –في المقابل– لا يمكن أن يكون الراوي وعاء سلبيّاً لما ينقله ، بل لا بد من أن يتدخل فيه ويتماهى معه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1]، وهذا ما تؤكده نظريات الاتصال الحديثة؛ ذلك أن الرسالة البسيطة التي تتكون من حوالي خمس عشرة كلمة ، إذا تم تناقلها بين خمسة أفراد ،

(1) ينظر : الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ، لمحمد حمزة ، ص: 243 ، والإسلام والحرية، لمحمد الشرفي ، ص: 112 ، وهموم مسلم ، التفكير بدلاً من التكفير ، لنضال عبد القادر ، ص: 108 ، وص: 136 ، وص: 144 ، وفي التراث العربي والحداثة ، لمحمد المراكشي ، ص: 51 ، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ، لإسماعيل منصور ، ص: 159. وإعادة تقييم الحديث ، لقاسم محمد ، ص: 119، وسنة الأولين ، لابن قرناس ، ص: 547. وقد تسرَّب هذا الإشكال إلى بعض المنتمين للتوجه الإسلامي، ينظر : السنة النبوية بين أهل الفقه الحديث ، للغزالي ، ص: 17 .

فسوف يحدث فيها تحريف وتغيير ، فكيف الحال مع آلاف التفاصيل من الروايات المعقدة ، التي تغطي كل شيء ، من الوضوء حتى التشريع؟![1] .

وهذا الإشكال في حقيقته إشكال نظري يمكن التسليم به وقبوله من الناحية الذهنية المجردة فقط ، لكن إذا عرفنا تطبيقات المحدثين لهذه المسألة ، فسينكشف لنا بشكل ظاهر أن المحدثين كانوا مدركين جيداً لهذا الإشكال وأبعاده ؛ بدلالة أنهم كانوا مجمعين على أن الراوي مهما بلغ في حفظه وضبطه ، فإنه لن يسلم من الوهم والخطأ.

قال سفيان الثوري: (ليس يكاد يفلت من الغلط أحد ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ ، فهو حافظ وإن غلط ، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك)[2]، وقال عبد الله بن المبارك: (ومَنْ يسلم من الوهم؟)[3]، وقال يحيى بن معين: (لست أعجب ممن يُحدِّث فيُخطئ، إنما العجب ممن يُحدِّث فيُصيب)[4]، وقال الترمذي : (إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان، والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم)[5] . وقال ابن حبان : (ولا في الدنيا أحد بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعرى عن الخطأ؟ ولو جاز ترك حديث من أخطأ ، لجاز ترك حديث الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من المحدثين

(1) ينظر : إعادة تقييم الحديث ، لقاسم أحمد ، ص: 119 ، وسنة الأولين ، لابن قرناس ، ص: 547 .

(2) الكفاية ، للخطيب 428/1 .

(3) الكامل ، لابن عدي 191/1 .

(4) تاريخ الدوري عن ابن معين 13/3 .

(5) شرح علل الترمذي ، لابن رجب 153/1 .

؛ لأنهم لم يكونوا بمعصومين)[1] . وقال الذهبي : (ليس من حدِّ الثقة أنه لا يغلط ولا يُخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقر على خطأ)[2]. وهذه النصوص لهؤلاء الأئمة تقطع بأن هذا الإشكال لم يكن غائباً عن ذهنهم بحال ، ولأجل هذا ، فقد عملوا على تلافي آثاره إلى أدنى درجة ممكنة، وقد كان ذلك من خلال مجموعة من الوسائل، منها على سبيل الإجمال :

الوسيلة الأولى: اعتبار وصف الضبط في الراوي[3] :

اشترط المحدثون في الراوي أن يملك موهبة استثنائية في الضبط والإتقان، وهذا الاشتراط أمرٌ مسلمٌ عندهم ، لا يمكن تجاوزه أو التساهل فيه ، بل وتشدَّدوا فيه غاية التشدد ، فمهما بلغ الراوي في وجاهته ، أو علمه ، أو صلاحه ، فلا يمكن أن ينال هذا الوصف – الضبط – ما لم يكن يملك أهم أداة لضمان سلامة النص ، وهي ضبط الحديث، ولهذا أخفق في تجاوز هذا الشرط الكثير من الرواة، حتى من الخلفاء الأخيار، ومن العبَّاد والصالحين .

الوسيلة الثانية: فرز الرواة الضابطين[4] :

---

(1) صحيح ابن حبان 153/1 .

(2) ينظر: الموقظة ، ص: 78 .

(3) ينظر : الرسالة ، للشافعي ، ص: 370 ، ومعرفة علوم الحديث ، للحاكم ، ص: 15 ، وصحيح ابن حبان 151/1 ، والكفاية ، للخطيب ، ص: 24 ، والتمهيد ، لابن عبد البر 28/1 ، ونزهة النظر، لابن حجر ص: 205 ، وفتح المغيث ، للسخاوي 290/1 ، وتدريب الراوي ، للسيوطي 301/1 .

(4) ينظر : الرسالة ، للشافعي ، ص: 371 ، والجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 32/2 ، والمحدث الفاصل للرامهرمزي ، ص: 401 ، والكامل ، لابن عدي 260/1، والكفاية ، للخطيب ، ص: 230 ، وجامع الأصول ، لابن الأثير 52/1 ، والنكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر 269/1 ، وفتح المغيث ، =

في سياق عناية النقاد بمسألة الضبط ، جرى فرز الرواة الذين يتوفر فيهم وصف الضبط العام إلى نوعين :

النوع الأول : الرواة الذين يعتمدون في نقلهم للنص على الحفظ في الصدر دون الكتاب. وقد عُني النقاد بهذا النوع من الرواة ، حتى صرح بعضهم بأنه يجب أن يلتزم جميع الرواة هذا المنهج. قال هشيم بن بشير : (من لم يحفظ الحديث ، فليس من أصحاب الحديث ، يجيء أحدهم بكتاب ، كأنه سجل مكاتب) [1].ويعود اهتمام أئمة النقاد بضبط الصدر ، وحث الرواة عليه إلى تنمية الحس الحديثي عند رواة الحديث ؛ حتى تتكون لديهم ملكة خاصة ، تشبه ملكة صيارفة النقد ، فيعرفون بها الحديث الصحيح من غيره ، وهذه الملكة لا تحصل إلا لمن كانت الرواية شغله الشاغل . ومن أسباب عناية النقاد بمسألة ضبط الصدر ، صيانة هذا العلم حتى لا يتحول هذا العلم من كونه علماً يحتاج إلى مهارة معرفية مخصوصة إلى علمٍ إجرائي يمكن أن يخوض في ساحته كل أحد، ومن ثَم تتسرب الأخطاء إلى النصوص ، دون أن يكون لدى الراوي القدرة على كشفها ، وهذا ما جعل بعض أئمة النقد ينهى عن أخذ هذا العلم ممن كان مصدره الأوراق والصحف ، دون الحفظ والفهم ، ويصفونه بالصحفي. قال شعبة: (قال لي أيوب : لا ترو عن خلاس ؛ فإنه صحفي)[2] . قال سليمان بن موسى : (لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين)[3] . وسُئل الإمام مالك : (أيؤخذ العلم ممن لا يحفظه، وهو ثقة صحيح؟ فقال: لا يؤخذ منه ، أخاف أن

للسخاوي 16/1 ، وتوضيح الأفكار ، للصنعاني 8/1 ، والحطة في ذكر الصحاح والكتب الستة ، لصديق خان ، ص: 130 .

(1) الكفاية ، للخطيب ، ص: 162 .

(2) العلل ومعرفة الرجال ، لأحمد بن حنبل 364/1 .

(3) الجرح والتعديل 31/2 .

يزاد في كتبه بالليل)[1]. ويشير الإمام مالك بهذا النص إلى أن الراوي الذي يكون الكتاب وسيلته الوحيدة في حفظ الحديث لا يؤخذ عنه؛ لأنه قد يلحق التحريف بكتابه وهو لا يشعر.

وقال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: (لا يؤخذ الحديث من صحفي)[2]. وضُعِّف عبد الملك بن حبيب القُرطبي ، – وهو أحد الأئمة – لأنه صحفي ، لا يعرف الحديث[3].

النوع الثاني : الرواة الذين يعتمدون في نقلهم للنص على الكتاب دون الحفظ.

وقد وضع المحدثون للاحتجاج بأحاديث هؤلاء الرواة مجموعة من الشروط، من أهمها : أن يصون الراوي كتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. ومنها: أن لا يدفع كتابه إلى من لا يصونه ، أو يمكن أن يغير فيه أو يبدل[4] ، ولذلك فإن أئمة النقد – عند ذكرهم لضبط الكتاب – يؤكدون على أن يكون كتاب الراوي صحيحاً[5]. قال الشافعي : (ومن كثر غلطه من المحدثين ، ولم يكن له أصل كتاب صحيح ، لم نقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة ، لم نقبل

(1) ينظر: الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 27/2 ، والتعديل والتجريح ، للباجي 264/1 .

(2) تاريخ دمشق ، لابن عساكر 199/21 .

(3) ينظر : ميزان الاعتدال ، للذهبي 652/2 ، ولسان الميزان ، لابن حجر 59/4 .

(4) ينظر : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع ، للقاضي عياض ، ص: 101 ، والعدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها ، لجنيد أحمد ، ص: 425 .

(5) ينظر : الجرح والتعديل ، 356/4 ، والكامل ، لابن عدي 30/4 ، وتاريخ دمشق، لابن عساكر 200/55 ، وتاريخ بغداد ، للخطيب 121/9 .

شهادته)[1] . وقال مروان بن محمد: (ثلاثة لا يستغني عنها صاحب العلم: الصدق ، والحفظ ، وصحة الكتب ، فإن أخطأته واحدة لم تضره ؛ إن أخطأه الحفظ فرجع إلى كتب صحيحة لم يضره)[2] . وقد كان أئمة النقد يراقبون كتب الرواة ، ويحكمون بالضعف على كل من لم يصن كتابه . ومن ذلك ما روى ابن أبي حاتم أن أباه سُئِل عن تركه لسفيان بن وكيع؟ ، فأخبر أنه ذهب مع جماعة من أهل الحديث إلى سفيان ، وأمروه بصيانة كتبه من ورَّاقه الذي يعبث بها ، وأن يعهد بها إلى ورَّاق أمين ، وأن يقتصر على كتب أبيه وكيع ، لكنه لم يفعل ، فبطل حديثه[3].

والأكمل عند النقاد هو أن يكون الراوي جامعاً للضبط بنوعيه : ضبط الصدر ، وضبط الكتاب ، وقد كان هذا هو منهج بعض أئمة النقد في الرواية .

الوسيلة الثالثة : امتحان ضبط الرواة :

مع اهتمام النقاد بضرورة توافر صفة الضبط في الراوي ، إلا أنهم مع ذلك قد يلجؤون في بعض الأحيان إلى امتحان مهارة الضبط لدى الراوي ، وذلك للاطمئنان على سلامة ضبطه ، والتحقق من أنه لم يلحق به تغير أو نسيان ، ولهم في هذا طرائق مختلفة ، منها الإدخال في حديث الراوي ما ليس من حديثه ؛ فإذا عرف الراوي ذلك دلَّ على ضبطه لحديثه وصيانته،[4].

ومن وسائل امتحان الرواة أيضاً : أن يقلب التلميذ الأسانيد والمتون من أحاديث شيخه ؛ لينظر في مقدرة شيخه على تمييز ذلك ومعرفته ، ومن الأمثلة على ذلك ما فعله حماد بن سلمة مع شيخه ثابت البناني : قال حماد بن سلمة : (قلبت أحاديث

(1) الرسالة ، ص: 382 .

(2) الجرح والتعديل 36/2 . وينظر : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض ، ص: 135 .

(3) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 231/4 .

(4) التهذيب ، لابن حجر 246/8 .

على ثابت البناني ، فلم تنقلب ، وقلبت على أبان بن أبي عياش ، فانقلب)[1]، يعني أن ثابتاً أدرك الخطأ في هذه الأسانيد المقلوبة ، وأبان لم يدرك ذلك . فدل هذا على قوة ضبط الأول وضعف ضبط الثاني .

والقصص في هذا الباب كثيرة [2]. والمقصود أن ضبط الرواة كان دائماً محل نظر النقاد وعنايتهم .

الوسيلة الرابعة : تطبيق امتحان التفرد حتى على الرواة الضابطين:

من أدق مسالك النقد عند أئمة الحديث مسلك التعليل بالتفرد ، ويستعمله النقاد في كشف الأخطاء التي تقع في أحاديث الثقات الضابطين ، أو من دونهم ، غير أنهم (أكثر ما يعلون بالتفرد : إذا تفرد خفيف الضبط عن إمام مكثر ، ممن يحرص أهل العلم على جمع حديثه وروايته ، كالزهري ، وقتادة ، والأعمش ، والثوري ، وشعبة ، ومالك ، ونحوهم ، أو تفرد بحديث من أحاديث الأحكام التي يحرص أهل العلم على روايتها)[3] . وقبل تطبيق هذا المنهج ، لا بد أن يكون الناقد على علم كامل بطبقات الرواة ، ودرجاتهم في الحفظ والإتقان ، أو ما يمكن أن نسميه معرفة مسارات الرواية .

الوسيلة الخامسة : معارضة رواية الراوي برواية الثقات المتقنين :

تعد هذه الخطوة من الوسائل المهمة التي استعملها المحدثون في كشف ضبط الرواة، وهي أن يكون الراوي موافقاً في روايته روايات الثقات ، فعلامة ضبط الراوي أنه إذا

(1) الجامع لأخلاق الراوي ، للخطيب 35/1 .

(2) ينظر : تاريخ دمشق ، لابن عساكر 102/13 ، والإلماع في معرفة أصول الرواية والسماع ، للقاضي عياض ، ص: 243 .

(3) مقدمة كتاب العلل ، لابن أبي حاتم الرازي ، لسعد آل حميد ، وزميله ص: 55 .

شرك أهل الحفظ في حديث ، وافق حديثهم[1]، وإن كثرت مخالفته لهم ، فهذه علامة على اختلال الضبط عند الراوي.قال الإمام مسلم: (علامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا ، خالفت روايتُه روايتَهم ، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث ، غير مقبوله ، ولا مستعمله)[2]. وقال الشافعي: (ويعتبر على أهل الحديث – بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل – بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له ، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا)[3] .

وقد طبَّق المحدثون هذا المنهج بكل دقة .

وقد ظهر – مما تقدم – أن السبب في إقامة دعوى منافاة الضبط للطبيعة البشرية عند عند من عارض قاعدة الضبط عند المحدثين ، هي عدمُ إدراك هذه القواعد الدقيقة ، وفهمها على الوجه الصحيح .

(1) الرسالة ، للشافعي ص: 371 .
(2) مقدمة صحيح مسلم 2/1 .
(3) الرسالة ، ص: 383 .

المبحث الثاني

ضبط الصحابة

يرى بعض المعارضين لمسألة الضبط أنه إذا سلمنا بعدالة الصحابة ، فإن هذا لا يلزم منه سلامة ضبطهم ، وعصمتهم من الخطأ في الرواية ؛ لأنهم بشر ، يجري عليهم ما يجري على غيرهم من البشر ، وإذا كان المحدثون انشغلوا بالرواية وتخصصوا بها فإن هذا لم يكن للصحابة رضي الله عنهم ، فقد انشغلوا عن طلب الحديث ببناء الدولة والمعارك والحروب ، ومن باب أولى أنه كما جرى تقويم من دونهم من جهة الضبط ، فيجب أن يطرد هذا المنهج معهم[1] . وقبل المناقشة لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإشكال ليس جديداً في عرضه ، فقد أشار إليه بعض المحدثين من المتقدمين والمتأخرين ، فأشار إليه ابن حبان بقوله : (فإن قال قائل: فكيف جرحت من بعد الصحابة؟ وأبيت ذلك في الصحابة؟ والسهو والخطأ موجود في أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين ؟)[2] ، وكذلك أشار إليه الإمام الذهبي ، وبيَّن أن الصحابة (وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات ، فما يكاد يسلم أحد من الغلط ، لكنه غلط نادر ، لا يضر أبداً)[3] .

ويمكن مناقشة هذا الإشكال بالقول : إن مسألة ضبط الصحابة التي تعني عصمتهم من الوقوع في الخطأ والوهم ليست واردة لا عند الصحابة ولا عند المحدثين،

(1) ينظر : الإسلام والحرية ، لمحمد الشرفي ، ص: 112 ، وهموم مسلم ، لنضال عبد القادر ، ص: 102 ، وفي التراث العربي والحداثة ، لمحمد المراكشي ، ص: 51 ، والسنة بين الأصول والتاريخ ، لحمادي ذويب ، ص: 199، والحق الذي لا يريدون ، لعدنان الرفاعي ، ص: 128 و الائتلاف والاختلاف، لناجية الوريمي ، ص: 189.

(2) المجروحين ، لابن حبان 33/1 .

(3) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، ص: 24 .

فقد كان الصحابة يردُّ بعضهم على بعض ، ويصوِّب بعضهم رواية بعض؛ لو حصل الخطأ والوهم ، والأمثلة على هذا كثيرة ، منها : حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي كان آخر أهل الجنة دخولاً ، وفيه أن الله –عز وجل–: (يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ . فَيَتَمَنَّى ، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : تَمَنَّ كَذَا وَكَذَا ، أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الأمانيُّ قَالَ اللَّهُ –تَعَالَى– : لَكَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخدريُّ لأبي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنهما – : إِنَّ رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم– قَالَ " –قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ ، وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ) [1]، ففي هذا النص أخبر أبو هريرة بما يحفظه من النص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فصوَّب أبو سعيد الخدري رواية أبي هريرة – رضي الله عنهما–.

هذا مثال واحد ، وإلا فلم يزل الصحابة يرد بعضهم على بعض من غير نكير من أحد منهم، وقد وضع الزركشي كتاباً في هذا ، جمع فيه استدراكات عائشة –رضي الله عنها– على بعض الصحابة ، وسماه : (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)[2] .

هذا بين الصحابة أنفسهم ، أما المحدثون فقد كانوا لا يترددون في توهيم الصحابي إذا بان لهم خطؤه ووهمه ، فلم تكن صحبتهم ، وعلو منزلتهم ، مانعاً لدى المحدثين من الحكم عليهم بالوهم والخطأ . ومن الأمثلة على ذلك : حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– (أَنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ)[3]. وهذا الحديث يعارض حديث عثمان بن عفان: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : (

(1) أخرجه البخاري 277/1 ح 773 , ، ومسلم 412/1 ح 469 .

(2) وهو مطبوع بتحقيق : سعيد الأفغاني .

(3) أخرجه البخاري 652/2 ح 1740 ، ومسلم 137/4 ح 3517 .

لا ينكِحُ الْمُحْرِمُ ، ولَا يُنْكَحُ ، ولَا يَخْطُبُ)[1] ، كما أنه معارض لحديث ميمونة (صاحبة القصة) : عن يزيد بن الأصم قال : حدثتني ميمونة بنت الحارث أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– تَزَوَّجَهَا ، وَهُوَ حَلاَلٌ ، قَالَ : (وكانت خالتي ، وخالة ابن عباس)[2] . ولأجل هذا فقد حكم المحدثون على حديث ابن عباس بالوهم ، ونسبوا الوهم إلى ابن عباس –رضي الله عنهما–.

قال سعيد بن المسيب: (وهِمَ ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم)[3] .

وقال الأثرم: (قلت لأحمد : إن أبا ثور يقول : بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ أي مع صحته، قال : فقال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس ، وميمونة تقول : تزوجني وهو حلال)[4] .

وقال ابن عبد البر : (وجمهور علماء المدينة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال ، قبل أن يحرم، وما أعلم أحداً من الصحابة روى أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نكح ميمونة وهو محرم ، إلا عبد الله بن عباس ، ورواية من ذكرنا معارضة لروايته ، والقلب إلى رواية الجماعة أميل؛ لأن الواحد أقرب إلى الغلط ، وأكثر أحوال حديث ابن عباس أن يجعل متعارضاً مع رواية من ذكرنا ، فإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بجميعها ، ووجب طلب الدليل على هذه المسألة من غيرها ، فوجدنا عثمان بن عفان – رضي الله عنه – قد روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – " أنه نهى عن نكاح المحرم "، وقال : " لا ينكِحُ الْمُحْرِمُ ولَا يُنْكَحُ " فوجب المصير إلى هذه الرواية التي لا معارض لها)[5].

(1) أخرجه مسلم 236/4 ح 3512 .
(2) أخرجه مسلم 4 /137 ح 3519 .
(3) سنن أبي داود 2 /107 ح 1847 . وينظر : معرفة السنن والآثار ، للبيهقي 186/10 .
(4) فتح الباري ، لابن حجر 165/9 .
(5) التمهيد 153/3 .

وقال ابن عبد الهادي – مرجحاً حديث ميمونة –: (إن ميمونة أخبرت بضد هذا، والإنسان أخبر بحال نفسه من غيره)[1] .

والمقصود من ذكر هذا المثال هو بيان أن المحدثين وإن كانوا يسلمون بعدالة الصحابة إلا أنهم يفصلون بينها وبين الضبط ، فلم ينقل عن أحد من المحدثين أنه نفى الخطأ والوهم عن الصحابة.

التلازم بين العدالة والضبط :

مما يمكن أن يناقش به هذا الإشكال هو عدم التسليم بأنه ليس ثمة رابط بين العدالة والضبط : فإن الصحابة – رضوان الله عليهم– لما كانوا في درجة عالية من العدالة – وقد ظهر ذلك خاصة في جانب الرواية – فإنه حينئذ لا يظن بهم أن يتساهلوا في جانب الضبط ، ويمكن رصد احتياط الصحابة في الضبط من خلال العدالة عبر المظاهر التالية :

1– التوقي من كثرة التحديث خشية الخطأ في الرواية:

وهذه هي السمة العامة لأصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد مر معنا قول عثمان بن عفان –رضي الله عنه– : (ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لسمعته يقول : " مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ")[2]. ومثل ذلك قول أنس –رضي الله عنه–: (إنه ليمنعني أن أحدثكم عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال : " مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ")[3] .

أما من أكثر من الرواية كأبي هريرة ، وهو أكثرهم حديثاً ، فقد كان يفعل ذلك

(1) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق 305/2 .

(2) تقدم تخريجه . ينظر : ص: 89 .

(3) أخرجه البخاري 52/1 ح 108 ، ومسلم في مقدمة صحيحه 10/1 .

خشية الوقوع في الإثم ، وسبق تفصيل ذلك في مبحث سابق[1] ، وكان –رضي الله عنه– مصيباً في اجتهاده.

2– التحرز من الرواية بالمعنى :

كان الصحابة –رضي الله عنهم– لشدة تحريهم في جانب الضبط يتوقون من رواية الحديث بالمعنى ، حتى وإن اطمأنوا إلى إصابة المراد .

قال عمر – رضي الله عنه – : (من سمع الحديث ، فحدَّث به كما سمع ، فقد سلم)[2]. وكان بعضهم إذا انتهى من سرد حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : "أو نحواً من هذا" ، "أو قريباً من هذا" ، "أو نحو ذلك" . عن عامر قال : (كان عبد الله لا يقول : قال رسول الله ، فإذا قال : قال رسول الله ، قال : هكذا ، أو نحواً من هذا ، أو قريباً من هذا ، وكان يرتعد)[3] ، فقوله : (كان يرتعد) : أي خوفاً من وقوعه في الخطأ.

ومثل ذلك ما روي عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – أنه كان إذا حدَّث الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم فرغ منه قال : (اللهم إلا هكذا أو كشكله)[4] ، وروي نحوٌ من هذا عن أنس – رضي الله عنه –[5] .

3– اختبار بعضهم لحديث بعض :

كما سبق معنا أن من أبرز وسائل كيفية معرفة الضبط عند المحدثين اختبار حديث الراوي بطرائق شتى[6] ، وقد كان الصحابة –رضي الله عنهم– يفعلون بعض هذه

(1) ينظر : ص: 90 .
(2) التمييز ، لمسلم ، ص: 174 ، والكفاية ، للخطيب ، ص: 172 .
(3) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب 34/2 .
(4) الكفاية للخطيب 205/1 .
(5) الجامع لأخلاق الراوي 36/2 .
(6) ينظر : ص: 344 .

الطرق ؛ للتثبت من تمام الضبط وكماله ، وممن اشتهر عنها ذلك عائشة –رضي الله عنها– حيث كانت تحرص غاية الحرص على أن يكون الراوي مستوثقاً ثقة تامة مما يروي ، فإذا تسرب إليها الشك في ضبط الراوي ، كأن يروي حديثاً لا تعرفه ، فإنها تستوثق من ضبطه باختباره . روى عروة بن الزبير أن عائشة قالت له : (يَا ابْنَ أُخْتِي بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو مَارٌّ بِنَا إِلَى الْحَجِّ ، فَالْقَهُ ، فَسَائِلْهُ، فَإِنَّهُ قَدْ حَمَلَ عَنِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– عِلْمًا كَثِيرًا – قَالَ – فَلَقِيتُهُ ، فَسَاءَلْتُهُ عَنْ أَشْيَاءَ يَذْكُرُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– ، قَالَ عُرْوَةُ : فَكَانَ فِيمَا ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْتَزِعُ الْعِلْمَ مِنَ النَّاسِ انْتِزَاعًا ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ، فَيَرْفَعُ الْعِلْمَ مَعَهُمْ ، وَيُبْقِي فِي النَّاسِ رؤوسًا جُهَّالاً ، يُفْتُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ "، قَالَ عُرْوَةُ : فَلَمَّا حَدَّثْتُ عَائِشَةَ بِذَلِكَ أَعْظَمَتْ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَتْهُ ، قَالَتْ: أَحَدَّثَكَ أَنَّهُ سَمِعَ النبي –صلى الله عليه وسلم– يَقُولُ هَذَا ، قَالَ عُرْوَةُ : حَتَّى إِذَا كَانَ قَابِلٌ قَالَتْ لَهُ : إِنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَدْ قَدِمَ فَالْقَهُ ، ثُمَّ فَاتِحْهُ ، حَتَّى تَسْأَلَهُ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَكَ فِي الْعِلْمِ ، قَالَ : فَلَقِيتُهُ ، فَسَاءَلْتُهُ ، فَذَكَرَهُ لِي نَحْوَ مَا حَدَّثَنِي بِهِ فِي مَرَّتِهِ الأُولَى . قَالَ عُرْوَةُ : "فَلَمَّا أَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ ، قَالَتْ : مَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ ، أَرَاهُ لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا ، وَلَمْ يَنْقُصْ)[1]. فعائشة – رضي الله عنها – لا تريد اتهام ابن عمرو –رضي الله عنهما– بالكذب، وإنما خشيت أن يكون اشتبه عليه[2]، ولهذا لجأت إلى اختباره بعامل الوقت، فلما مضى زمنٌ طويلٌ من السؤال الأول ، أرسلت عروة مرة أخرى يسأله عن ذلك الحديث ؛ فسأله عروة ، فجاء به ابن عمرو بألفاظه وحروفه ، كما كان في الخبر الأول، فاطمأنت حينئذ إلى حفظه وضبطه ، وشهدت له

(1) أخرجه مسلم 60/18 ح 6974 .

(2) ينظر : شرح صحيح مسلم ، للنووي 225/16 .

بذلك. والأمثلة على معارضة بعض الصحابة لحديث بعض كثيرة جدّاً[1] .

4- تكرار سماع النص أكثر من مرة :

من أبرز مظاهر عناية الصحابة بالضبط تكرار سماعهم للنص عدة مرات ؛ وذلك لأجل ضبطهم النص ، وإتقانهم لألفاظه ومعانيه ، ومن الأمثلة على ذلك حديث عمرو بن عَبَسَةَ الطويل ، وفيه قوله – صلى الله عليه وسلم – : (فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ ، وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ ، إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) . فحدث عمرو بن عَبَسَةَ بهذا الحديث أبا أمامة صاحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال له أبو أمامة : يا عمرو ابن عبسة : انظر ما تقول ، في مقام واحد يعطى هذا الرجل ! فقال عمرو : يا أبا أمامة : لقد كبِرت سنّي ، ورقَّ عظمي ، واقترب أجلي ، وما بي حاجة إلى أن أكذب على الله ولا على رسول الله ، لو لم أسمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلا مرة ، أو مرتين ، أو ثلاثاً ، حتى عد سبع مرات ، ما حدثت أبداً ، ولكني سمعته أكثر من ذلك[2] .

5 – التوقف عن الحديث عند خشية النسيان :

لتعظيم الرواية في نفوس الصحابة الكرام ، فقد كان الواحد منهم يتوقَّف عن الحديث إذا رأى أن ذاكرته لا تسعفه لرواية كل ما سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على نحو صحيح ، فعندها يقتصر في الرواية على ما ضبطه جيداً ، ويتوقف عن رواية ما سوى ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك : ما رواه يزيد بن حيان أنه قال : (انطلقت أنا ، وحُصين بن سبرة ، وعمر بن مسلم ، إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين : لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً ، رأيت رسول الله – صلى

(1) ينظر : منهج النقد عند المحدثين ، للأعظمي ، ص: 50 .
(2) أخرجه مسلم 208/2 ح 1967 .

الله عليه وسلم – وسمعت حديثه ، وغزوت معه ، وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً ، حدِّثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، قال : يا بن أخي ، والله لقد كبرت سني ، وقدم عهدي ، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فما حدثتكم فاقبلوا ، وما لا فلا تُكَلِّفُونِيهِ . ثُمَّ قَالَ : قام رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا ، بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا ، بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَظَ وَذَكَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : الحديث بنصه كما سمعه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم– [1] .

خصائص الضبط لدى الصحابة :

اختص الصحابة – رضوان الله عليهم – بخصائص من جهة الضبط، ليست موجودة عند غيرهم ، ويمكن إبرازها في الأمور التالية :

أ – تعاهد النبي – صلى الله عليه وسلم – لأصحابه بالضبط :

كان – صلى الله عليه وسلم – يتعاهد أصحابه بضبط النصوص ، خاصة في الأمور التي يجب الإتيان بها بألفاظها، ومن ذلك مثلاً ما جاء في حديث البراء بن عازب ، أنه قال : قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ للصلَاة ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلِ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لاَ لَا مَلْجَأَ ولَا مَنْجَى مِنْكَ إِلا إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ، فَإِنْ مت مِنْ لَيْلَتِكَ ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ. قَالَ : فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَلَمَّا بَلَغْتُ : اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، قُلْتُ : وَرَسُولِكَ ، قَالَ : لا ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ)[2] .

(1) أخرجه مسلم 122/7 ح 6378 .

(2) أخرجه البخاري 97/1 ح 244 ، ومسلم 77/8 ح 7057 .

ففي هذا النص استوقف النبي – صلى الله عليه وسلم – البراء بن عازب ؛ لأنه بدَّل لفظة :(رسولك) بـ (نبيك) مع أن معناهما متقارب إلى حد كبير[1] ، وهذا يدل على تعاهده – صلى الله عليه وسلم – للضبط عند أصحابه ، كما أن فعله هذا يدل أيضاً من باب أولى على أنه لا يمكن أن يسمح لأحد من أصحابه أن يروي حديثاً على نحو يحيل معناه ، أو يفسد مراده منه .

ب – قرب عهدهم من النبي – صلى الله عليه وسلم – :

لكون الصحابة يتلقون الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مباشرة، فإنهم بهذا تخلصوا من تبعات الأسانيد والطرق والروايات ، وهي التي يكثر الوهم والخطأ فيها ، بل إن عامة أخطاء الرواة تكون في الأسانيد ، لا في المتون . وهذا من دون شك يقلل إلى حد كبير من إمكانية حصول الخطأ والالتباس.

كما أن الصحابة لكونهم يتلقون عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الحديث مباشرة من دون وسيط ، فقد كانت رواية بعضهم تذكر البعض الآخر بمحفوظه ، فحالهم مع النبي – صلى الله عليه وسلم – أشبه بحال الكتاب الذي تعاهد على حفظه ألوف من الناس ، فهم يستظهرون سطوره في الغدو والرواح ، فلا شك أنهم عندئذ حافظو سطوره وضابطو حروفه .

ج – حضور وصف المشاهدة مع السماع:

حين يحفظ التابعون ومن جاء بعدهم حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإنهم لا يدور في خيالهم حال الحفظ إلا صورة ذهنية مجردة ، أما الصحابة –رضي الله عنهم– فقد كان أحدهم يسمع النص من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ويحفظ معه الكيفية أو الهيئة التي كان عليها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو

(1) ينظر : فتح الباري ، لابن حجر 112/11 .

يلقي نصَّه الشريف ، فصفة المشاهدة كانت حاضرة في كل الأحوال، وهذا –من دون شك– له دور كبير في حفظ النص وضبطه . فمثلاً : جابر بن عبد الله ، صحب النبي – صلى الله عليه وسلم – في حجة الوداع لحظة بلحظة ، فروى لنا تفاصيل حجته – صلى الله عليه وسلم – في حديث طويل[1]، وذكر فيه كل التفاصيل ؛ حتى حفظ الأذكار التي قالها – صلى الله عليه وسلم– في المشاعر ، وحفظ قدر الأوقات الزمنية التي جلس فيها – صلى الله عليه وسلم – يتعبد ، ونحو ذلك من دقائق التفاصيل. ولا يمكن لجابر – رضي الله عنه — أن يحفظ هذا الحديث الطويل لولا أنه رافق النبي – صلى الله عليه وسلم ــ في هذه الحجَّة ، علماً أنه – رضي الله عنه – قد روى هذا الحديث بطوله وهو أعمى –كما جاء في أول النص المحال إليه.

كما أن مما يزيد ضبط الصحابي أن يكون النص الذي يرويه الصحابي يعنيه أمره على وجه الخصوص ، بمعنى أن قصة أحداث النص تدور عنه ، فمثلاً حين روت عائشة – رضي الله عنها – قصة حديث الإفك الطويل ، وكانت هي – رضي الله عنها – الشخص الذي تدور عنه كل تلك الأحداث والتفاصيل ، فإنها –من دون شك– ستضبط كل ألفاظه ، وتفاصيل أحداثه ، وقد ظهر هذا في النص ، إذ حفظت لنا أدق التفاصيل في القصة، فهي مثلاً تقول – لما قال لها الرسول – صلى الله عليه وسلم – : (فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكِ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ ، وَتُوبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبٍ ، ثُمَّ تَابَ ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ) — تقول : " فوالله لا أجد لي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف حين قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[2][3] ، وفي رواية أخرى قالت : (والله ما أجد لي ولكم مثلاً

(1) أخرجه مسلم 39/4 ح 3009 .

(2) سورة يوسف ، آية : 18 .

(3) أخرجه البخاري 1517/4 ح 3910 ، ومسلم 112/8 ح 7196 .

-قالت : والتمست اسم يعقوب فلم أقدر عليه - إلا أبا يوسف حين قال : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [1] ، فانظر كيف حفظت أنها لم تذكر اسم يعقوب -عليه السلام- حين قالت هذه المقالة، وإنما عبرت عنه بالكنية (أبا يوسف) ، وهذا يدل على غاية الاستيعاب والضبط .

والأمثلة على هذا كثيرة ، والمقصود هو بيان أثر المشاهدة في ضبط النصوص ، وكيف أنها تقلل بشكل كبير من فرص الخطأ والوهم . بل إنه يمكن القول بأن رواية الصحابة للنصوص أشبه برواية الإنسان لسيرته الذاتية ، إذ لا يكاد يخطئ في نصٍّ واحدٍ منها .

د - تخصص بعض الصحابة بنقل أحاديث موضوعات خاصة :

من دون شك فإن التخصص في أمر يعود على العمل بالإتقان والتجويد ؛ ولذا فقد تخصص بعض الصحابة في العناية بحفظ الأحاديث التي يذكرها النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض الموضوعات الخاصة ، فمثلاً: اشتهر حذيفة بن اليمان بمعرفة أحاديث الفتن ، وكان أمين سر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفضي إليه بأسماء المنافقين ، ويخبره بأحاديث الفتن والملاحم ، ولهذا فقد كان عمر - رضي الله عنه - يسأله كثيراً عن هذه الفتن[2]. وكذلك اشتهر عدي بن حاتم بأحاديث الصيد ، فكان يعتني بهذه الأحاديث عناية فائقة[3] ؛ لأنه كان صياداً، كما هو ظاهر من أسئلته للنبي - صلى الله عليه وسلم - واشتهر بذلك. وعبد الله بن عمر اشتهر

(1) سنن الترمذي 332/5 ح 3180 .

(2) ينظر : صحيح البخاري 196/1 ح 502 ، وصحيح مسلم 89/1 ح 386 .

(3) ينظر : صحيح البخاري 2086/5 ، وصحيح مسلم 56/6 .

بالحرص على متابعة السنَّة في كل الأحوال ، حتى قال نافع عنه : (كان يتبع آثار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في كل مكان صلى فيه..)[1]، ومن هذا الباب جاءت أحاديثه تحوي جملة كبيرة من السنن والآثار، فهذه العناية الخاصة بهذا النوع من الأحاديث تعزز جانب الضبط لدى الصحابة وتقويه .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن تسجيل جملة من النتائج المهمة ، منها : أن ثمة تلازماً ظاهراً بين عدالة الصحابة وضبطهم ؛ فلأنهم كانوا على درجة رفيعة من العدالة والنزاهة ؛ فقد أدى هذا إلى تحوطهم الشديد من رواية الحديث ، وتحرزهم التام في تأدية النصوص كما سمعوها ، ولهذا كان الواحد منهم يرى أن إخلاله بالضبط يعني إخلاله بالعدالة الواجبة . ومنها : عناية الصحابة بمسألة الضبط ، حتى كان الواحد منهم لا يستجيز رواية الحديث حتى يسمعه عشرات المرات ؛ لأجل ضبطه وإتقانه. ومنها : أن الصحابة – رضي الله عنهم –كان يراجع بعضهم بعضاً في مسألة الضبط . ومنها: عناية المحدثين بجانب الضبط لدى الصحابة ، فإذا تبين لهم أن أحداً من الصحابة وقع في الخطأ ؛ فإنهم لا يترددون في الحكم على روايته بالخطأ والغلط.

(1) سير أعلام النبلاء ، للذهبي 213/3 .

الخاتمة :

وفي نهاية هذا المبحث يمكن تسجيل جملة من النتائج المهمة ، منها :

1- أن ثمة تلازماً ظاهراً بين عدالة الصحابة وضبطهم ؛ فلأنهم كانوا على درجة رفيعة من العدالة والنزاهة ؛ فقد أدى هذا إلى تحوطهم الشديد من رواية الحديث ، وتحرزهم التام في تأدية النصوص كما سمعوها ، ولهذا كان الواحد منهم يرى أن إخلاله بالضبط يعني إخلاله بالعدالة الواجبة .

2- عناية الصحابة بمسألة الضبط ، حتى كان الواحد منهم لا يستجيز رواية الحديث حتى يسمعه عشرات المرات ؛ لأجل ضبطه وإتقانه.

3- أن الصحابة – رضي الله عنهم – كان يراجع بعضهم بعضاً في مسألة الضبط .

4- عناية المحدثين بجانب الضبط لدى الصحابة ، فإذا تبين لهم أن أحداً من الصحابة وقع في الخطأ ؛ فإنهم لا يترددون في الحكم على روايته بالخطأ والغلط.

5- أن اعتراض من اعتراض على قاعدة الضبط عند المحدثين يعود ضعف تصورهم لهذه القاعدة وتطبيقاتها عند الصحابة والمحدثين .